قضايا

تعلق القسم الأول من المقال بتبني أميركا المطلق المواقف الإسرائيلية شاملاً إحجام الإدارات الأميركية المتلاحقة عن توجيه أي لوم أو أي نقد لإسرائيل على فظائعها المرتكبة ليس فقط بحق الفلسطينيين بل وبحق دول المنطقة الأخرى

ألم يحن الوقت للمراجعة؟

ثلاثة عقود من التفاوض العبثي مع إسرائيل [2/2]

حسن أبو نعمة

مظاهرة في لندن تدعم الفلسطينيين 22/05/2021 (Getty)

تحجم الإدارات الأميركية عن توجيه أي نقدٍ لانتهاكات إسرائيل المفرطة للقانون الدولي، ولتجاهلها واستخفافها بعشرات القرارات الدولية، سواء كانت من الجمعية العامة أو من مجلس الأمن، بما فيها التي كانت أميركا قد صوّتت لصالحها. ما هو أكثر من ذلك أن أميركا تنبري للدفاع عن تلك الانتهاكات وتبرّرها بالتأكيد المتكرّر الذي يردده الأوروبيون دوما، على «حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، في تجاهل صارخ للحقائق والوقائع على الأرض، ومنً دون مراعاة لأبسط قواعد المنطق، أن حق الدفاع عن النفس مشروع، ولكنه مشروع لمن يتعرّض للاعتداء، وليس للمعتدي. إلا إذا كان الإمعان في تطبيق المعايير المزدوجة يمنح إسرائيل حق تدمير الأبراج السكنية والأهداف المدنية وتهجير وقتل آلاف من الأبرياء في غزة (مثلا) ضمن ممارستها المشروعة حقها في الدفاع عن نفسها.

وتلتزم الإدارات الأميركية ضمن هذه السياسة أيضا بالتصدي لأي تحرّكٍ دولي في إطار الأمم المتحدة ضد انتهاكات إسرائيل، فلا حصر للحالات التي منعت فيها أميركا مجلس الأمن، ليس فقط من إصدار موقفٍ من تلك الانتهاكات الإسرائيلية، بل ومنعت المجلس من أن ينعقد لمناقشة قضايا بالغة الأهمية بالنسبة لأمن المنطقة واستقرارها؛ فقط من أجل حماية إسرائيل من المساءلة والمعاقبة. ذلك في وقتٍ يجتمع مجلس الأمن في لحظات، ويفرض أشد العقوبات على دول أخرى، عربية وإسلامية خصوصا، عندما تقتضي مصالح الدول المتنفذة أو مصالح إسرائيل مثل تلك الإجراءات. ولا تعني هذه الإجراءات الحمائية من أميركا لإسرائيل فقط إفلات إسرائيل من العقاب، بل أيضا أن أميركا والدول التي تمضي في ركابها شريكة في الجريمة. وهي أيضا مدانة بجريمة تعطيل العدالة، وتجميد القانون الدولي وإسقاط قيمة المنظمة الدولية برمتها، وقيمة ميثاقها وقيمة أمينها العام الذي عليه من أجل الحفاظ على موقعه، وعلى امتيازاته السخية، أن يكيّف سلوكه ويكيف مواقفه بحسب رغبات الدول العظمى، صاحبة القرار الأول والأخير، بشأن وجوده أصلا أو بشأن استمراره في منصبه «لولاية ثانية».

لقد عوقب الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي بحرمانه من تجديد ولايته الثانية، لأنه تجرّأ ونشر التقرير الذي أعده الجنرال الهولندي فان كابن في حينه عن مجزرة قانا في جنوب لبنان، وحمل إسرائيل مسؤولية ارتكابها. وذلك حتى بعدما وافق الأمين العام، بناء على طلب أميركي، على تعديل التقرير وإضافة التعليق الإسرائيلي عليه (خلافا للأصول، لأن المفترض نشر التقرير أولا بشكل مستقل، وأن تأتي أي ردود عليه لاحقا، ولا تكون جزءاً منه). كان الثمن الذي دفعه غالي أن حرمه الفيتو الأميركي من تجديد ولايته، بعدما صوّت لصالحه جميع أعضاء مجلس الأمن الأربعة عشر الآخرين. ثم استوعب الدرس بكل تجلياته الأمناء العامون الذين خلفوا بطرس غالي، كوفي عنان وبان كي مون وأنطونيو غوتيريس، إذ لم يجرؤ أيّ منهم على الاقتراب من إسرائيل.

تفاقمت هذه الممارسات في عهد الرئيس ترامب، مع أنها لم تخرج في مضمونها عن السياق. لم يتردد ترامب في تبني، وفي محاولة تنفيذ كل ما طلب منه من إسرائيل: الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران (خطة العمل المشتركة الشاملة) وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقطع الدعم المالي عن وكالة الغوث بقصد تصفيتها، على اعتبار أن ذلك ينهي موضوع اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة؛ والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها؛ والاعتراف بهضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام 1967 أرضا إسرائيلية. وبعد ذلك، صاغت إسرائيل للفريق الأميركي الموكل بالموضوع (كوشنير وفريدمان وغرينبلات) مشروع تصفية شامل وكامل للقضية الفلسطينية، سمّوه صفقة القرن. أجاز لإسرائيل ضم المستوطنات الصهيونية وضم غور الأردن، وإنهاء حق العودة بتوطين الفلسطينيين حيث هم، والاعتراف بحق اليهود في فلسطين، تأكيدا للقانون الذي أقرّه الكنيست عام 2018 «القانون الأساسي: إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي» بأثر رجعي؛ أي أن فلسطين، بناء على هذا القانون، هي أرض اليهود.

وبالتالي، لم يكن وجود الفلسطينيين على تلك الأرض في أي وقت شرعيا. ومنحت صفقة القرن فضلات الأراضي الباقية لتكون أرضا لدولة فلسطينية بلا سيادة ولا موارد ولا سيطرة ولا جيش ولا حدود مفتوحة مع العالم، كانتونات معزولة رهن الإزالة في الوقت المناسب. ومهدت صفقة القرن للتطبيع مع بقية الدول العربية لتطويق القضية الفلسطينية، تنفيذا لنظرية نتنياهو إن السلام يبدأ من الخارج إلى الداخل. أي يبدأ مع الدول العربية، بحيث تضمحل القضية الفلسطينية، وتتقلص وتزول، تلقائيا ونهائياً.

رفض الفلسطينيون صفقة القرن ورفضها الأردن. ولكن لم ينتج عن الرفض أي إلغاء لما طبق من بنودها، فالتطبيع مع إسرائيل يتسع ويتعمق. وخلافا لأي توقعات، إدارة بايدن ماضية في الدفع في هذا الاتجاه، وفي ترويج أن التطبيع يمهد الطريق للسلام. ولا أجزم أن السائرين في هذا الاتجاه يفعلون ذلك وفق قناعاتهم، أو فقط للمضي في طريق المسايرة الأسلم والنفاق والاسترضاء الانتهازي، وذلك هو الضلال المستشري، والذي ألحق بالمنطقة وبكل دولها بما فيها إسرائيل، أضرارا بالغة، وزجّها في صراعاتٍ وحروب مدمّرة، وخسائر بشرية ومادية وحرمان مُتواصل ومتفاقم من الأمن والاستقرار. ولم تسلم أميركا نفسها من تلك الأضرار ومن عواقب سياسات العبث بأمن الشعوب والتآمر عليها، وحياكة الفتن ضد بعض دول المنطقة، تلبية لمخططات إسرائيل التي تهدف، وتعتقد أن الوسيلة الأخيرة لتمرير جرائمها ولبقائها، هي القضاء على كل ما، وعلى كل من، يعترض على تلك الجرائم، ويطالب بكبح جماح العدوان الصهيوني المستمر.

يحلو لكثيرين، عرب أحيانا، أن يرددوا مقولة لبعض الإسرائيليين إن الفلسطينيين «لم يضيعوا فرصة من أجل تضييع فرصة»، وإنهم يتحملون مسؤولية ما حل بهم، لأنهم رفضوا كل عرضٍ للتسوية قدم إليهم، وإنهم ندموا على الرفض بعد فوات الأوان، كما سيندمون على رفض صفقة القرن. راجت هذه المقولة المغرضة في بعض الأوساط العربية، بعدما رفض الفلسطينيون صفقة القرن. الحقيقة أن ما يجب أن يلام عليه الفلسطينيون (منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية) هو على ما قبلوا به، وليس على ما رفضوه.

> أجازت صفقة القرن لإسرائيل ضم المستوطنات الصهيونية وضم غور الأردن، وإنهاء حق العودة بتوطين الفلسطينيين حيث هم
>
> إسرائيل هي التي أضاعت كل الفرص التي أتيحت لها لتكون جزءاً من المنطقة، ولتعيش مع جيرانها ضمن إطار العلاقات الطبيعية
>
> يبقى إصبع إسرائيل على الزناد، ويظل سبيلها للشعور بالأمان هو تدمير كل من يعارضها

لقد رضي الفلسطينيون بالتنازل عن 78% من أرض فلسطين، وطنهم الشرعي والتاريخي والأصيل، عند قبولهم بقرار مجلس الأمن 242، الذي لم يطبق منذ صدوره قبل 55 عاما، ولم تُعره إسرائيل أي اعتبار، ولم يجنِ الفلسطينيون منه شيئا. وقد تنازل الفلسطينيون عن مزيد من أرضهم بعد أن بسطت إسرائيل احتلالها على كل فلسطين عام 1967 وبنت عشرات المستوطنات. عندئذٍ، قبلت السلطة الفلسطينية بفكرة تبادل الأراضي وتعديل الحدود لتمكين إسرائيل من ضم مستوطناتها التي أقامتها على أرض الضفة الغربية وحول القدس.

وفي إطار المبادرة العربية، وقبلها من المفاوضات العبثية، قبل الفلسطينيون بصيغ غامضة تتعلق بحق العودة، تركت ثغراتٍ كبيرة وفضفاضةً من أجل استيعاب التحفظات الإسرائيلية التي ترفض فكرة العودة برمتها، باستثناء أعداد رمزية قليلة وحالات إنسانية مشروطة جميعها بموافقة إسرائيل. وبموجب اتفاقيات أوسلو، قبلت منظمة التحرير أن تنضمّ لمن هم تحت الاحتلال بدلا من أن تصرّ على تحريرهم كما كانت مهمتّها أصلا، وأنشأت سلطةٍ من كوادرها لتعمل تحت نير الاحتلال ووفق شروطه وحاجاته الأمنية بالتحديد؛ ما وفر للاحتلال فرص البقاء والاستمرار ومواصلة بناء المستوطنات وتهويد الأرض والتحكم بالموارد والتربح على حساب شقاء الفلسطينيين وكرامتهم وحقوقهم ومستقبلهم. وأخيرا، دخلت السلطة الفلسطينية في حلقة التفاوض المفتوح وغير المشروط الذي مكّن إسرائيل من أن تستنزف الجانب الفلسطيني، وتتحكم في كل شؤونه فوق التنكيل والتهجير والقتل والسجن والحصار والتجويع والإذلال. مقابل كل هذه التنازلات الفلسطينية، لم يقدم الجانب الإسرائيلي شيئا واحدا على الإطلاق.

الحقيقة أن إسرائيل هي التي أضاعت كل الفرص التي أتيحت لها لتكون جزءاً من المنطقة، ولتعيش مع جيرانها ضمن إطار العلاقات الطبيعية، برفضها مشاريع سلام وتسويات لبّت معظم شروطها وحققت لها ضماناتٍ أمنية واعترافا وتعاملا وعلاقات طبيعية. ولكن الجشع استبد بها وبقياداتها المتلاحقة، الجشع في الاستيلاء على كامل الأرض الفلسطينية والتخطيط للتمدد على أراضي الدول العربية المجاورة الأخرى، والإصرار على رفض حقوق الفلسطينيين رفضا قاطعا وملاحقتهم والتنكيل بهم، ووصم كل تحرّك مشروع يقومون به للدفاع عن أرضهم وكرامتهم وأنفسهم وتقرير مصيرهم بأنه تحرّك إرهابي عدواني، وأنه تعبير عن الكراهية واللاسامية.

على مدى السنين، اكتشف العالم الحقيقة التي استطاعت الدعاية الصهيونية عقودا إخفاءها. اكتشف العالم أن إسرائيل هي الجاني وليس الضحية، شاهد العالم عواقب حروب إسرائيل المتلاحقة على غزة ولبنان، وشاهد الحروب التي دبّرت ونُفذت بتحريض إسرائيلي على العراق وسورية من قوى عظمى انجرّت وراء التحريض. وبذلك عمقت إسرائيل العداء مع جيرانها إلى درجةٍ قد يتعذر معها إصلاحه. ونتيجة لذلك، ظهرت قوى المقاومة العنيدة التي تحسب إسرائيل لها كل حساب، فالجيوش النظامية، ومنها الجيش الإسرائيلي، لم تعد قادرة، كما كانت، على تحقيق المكاسب السياسية بالحروب وبالاحتلال.

صحيحٌ أن إسرائيل تعيش هذه الأيام نشوة الانتصارات الدبلوماسية بالتطبيع مع دول عربية وغيرها، وبما تحظى به من دعم متزايد من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى الدعم الأميركي الثابت، ولكن كل هذه «المكاسب» لا تحقق لإسرائيل أهم ما تحتاجه، وهو الأمن. لذلك يبقى إصبعها على الزناد، ويظل سبيلها للشعور بالأمان هو تدمير كل من يعارضها.

يعيش على أرض فلسطين الآن ما يقارب سبعة ملايين عربي، يفوق ذلك عدد اليهود. ولن يذهبوا، ولن يتنازلوا، ولن يستسلموا، بعدما استنفدت إسرائيل كل أساليب القمع والاضطهاد المعروفة من أجل ذلك، ولم تنجح، فدائرة المقاومة تتسع، مع أن طاقات المقاومة الفلسطينية لم تنطلق بعد. هذه هي معضلة إسرائيل، مع ضحاياها الفلسطينيين، لا مع المغرب ولا السودان ولا دول خليجية لم تكن أصلا طرفا فعليا في النزاع.

هل البديل هو العمل السياسي الذي تطالب به القيادة الفلسطينية؟ البديل هو العمل السياسي، ولكن ليس كما تطالب القيادة الفلسطينية .. ليس بالعودة إلى ما أثبت فشله مرة تلو أخرى. على أي تفاوض سياسي مستقبلي أن يستند لمرجعيات واضحة، وبرامج تفاوضية جادة ومحددة زمنياً، والتزام من الأطراف كافةً بالقرارات الدولية، ومطالبة إسرائيل بالتراجع عن كل إجراءاتها الأحادية غير القانونية، مثل إقامة المستوطنات، وتغيير معالم المدن والأراضي الفلسطينية. والأهم من ذلك كله، على أي برنامج تفاوضي أن يضع إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي العربية في مقدمة أعماله. لن يكون ذلك ممكنا بلا تغيير جذري في الموقف الأميركي، وبلا ضغط أميركي جذري وصارم على إسرائيل لمراجعة كل مواقفها، فهل هذا ممكن؟

(دبلوماسي أردني سابق)

تنازلات مكّنت الإسرائيليين

رضي الفلسطينيون بالتنازل عن 78% من أرض فلسطين، وطنهم الشرعي والتاريخي والأصيل، عند قبولهم بقرار مجلس الأمن 242، الذي لم يطبق منذ صدوره قبل 55 عاما، ولم تُعره إسرائيل أي اعتبار، ولم يجنِ الفلسطينيون منه شيئا. وقد تنازل الفلسطينيون عن مزيد من أرضهم بعد أن بسطت إسرائيل احتلالها على كل فلسطين عام 1967 وبنت عشرات المستوطنات. عندئذٍ، قبلت السلطة الفلسطينية بفكرة تبادل الأراضي وتعديل الحدود لتمكين إسرائيل من ضم مستوطناتها التي أقامتها على أرض الضفة الغربية وحول القدس.